

Distr.: General
6 June 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثانية والسبعون
البند ٣٩ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

مجلس الأمن
السنة الثالثة والسبعون

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

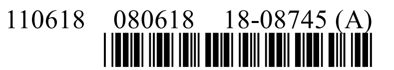
١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٦٨/١١ وقرار مجلس الأمن ٢٤٠٥ (٢٠١٨)، اللذين طُلب فيهما إلى الأمين العام تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر عن التطورات في أفغانستان.

٢ – ويعرض التقرير ما استجد في أنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان منذ صدور تقريري السابق المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٨ (A/72/768-S/2018/165)، بما في ذلك الجهود المبذولة في مجالات السياسة والشؤون الإنسانية والتنمية وحقوق الإنسان.

ثانيا – التطورات ذات الصلة

٣ – انتهى الوضع المتأزم بين القصر الرئاسي وحاكم مقاطعة بلخ السابق، محمد عطا نور، مع استقالة السيد نور من منصبه في ٢٢ آذار/مارس. واستعدادا للانتخابات المقبلة، وحدت عدة حركات وأحزاب سياسية قواها للضغط من أجل إدخال تغييرات على النظام الانتخابي. وأعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة أن يوم ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ هو التاريخ الجديد الذي ستُجرى فيه الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات، وشرعت في عملية لتسجيل الناخبين في جميع أنحاء البلد. بيد أن الأعمال التحضيرية للانتخابات شابها بطء في عملية اتخاذ القرار وسلسلة من الهجمات العنيفة استهدفت المرافق المتصلة بالانتخابات، مما خفض الإقبال على حملة تسجيل الناخبين وأضعف ثقة الجمهور في العملية الانتخابية. وقدم الرئيس، محمد أشرف غني، عرضا شاملا لإجراء مفاوضات مباشرة





مع حركة طالبان في أثناء الاجتماع الثاني لعملية كابل للتعاون في مجالي السلام والأمن، مما لقي إشادة واسعة من القادة الأفغان ودعما قويا من المجتمع الدولي. بيد أن حركة طالبان أعلنت عن حملتها الهجومية في ربيع ٢٠١٨ دون الرد مباشرة على عرض الحكومة بشأن إجراء محادثات. وفي أعقاب الإعلان، كثفت حركة طالبان عملياتها العسكرية، بشن سلسلة من الهجمات على المراكز الإدارية المحلية. وظلت الحالة الأمنية شديدة التقلب، مع وقوع العديد من الحوادث التي أسفرت عن إصابات جماعية في مناطق حضرية. وأصبحت الهجمات المعقدة والانتحارية السبب الرئيسي للإصابات في صفوف المدنيين. وظل إجمالي أعداد الخسائر في صفوف المدنيين مرتفعا ولكنه مستقر. وسحبت أفغانستان تحفظها على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وانضمت إلى بروتوكولها الاختياري. وقدمت الأمم المتحدة إطار مبادرتها لوحدة العمل في الأمم المتحدة إلى الرئيس بهدف تعزيز قيمته المضافة لصالح شعب أفغانستان. وظلت الحالة الإنسانية خطيرة، مع استمرار ارتفاع مستويات التشرُّد، والقيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية، وظروف الجفاف التي تزيد من تفاقم التحديات الإنسانية. واتفقت أفغانستان وباكستان على خطة عمل أفغانستان – باكستان من أجل السلام والتضامن.

ألف – التطورات السياسية

٤ – ورد، في التقرير السابق، أن المجال السياسي كانت تهيمن عليه مواجهة متطاولة الأمد بين الرئيس وحزب الجمعية الإسلامية السياسي، في أعقاب إقالة محمد عطا نور في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وهو عضو في ذلك الحزب، من منصبه الذي شغله لفترة طويلة بصفته حاكم مقاطعة بلخ. وأدى رفض السيد نور لمغادرة منصبه إلى حالة من الجمود لعدة أشهر، تفاوض خلالها الطرفان بشأن شروط مغادرته. وقد انتهى الوضع المتأزم دون عنف في ٢٢ آذار/مارس، عندما تنحى الحاكم السابق، لصالح الخلف الذي اختاره، إسحاق رهكذر، وهو أيضا عضو في الجمعية، بعد موافقة الرئيس والسيد نور على اتفاق في هذا الصدد. ومع ذلك فقد استمرت التوترات بين الرئيس وحزب الجمعية الإسلامية السياسي، مع انضمام الحزب إلى حركات سياسية أخرى للضغط من أجل إدخال تغييرات على النظام الانتخابي.

٥ – واستعدادا للانتخابات المقبلة، اكتسبت المعارضة السياسية المزيد من قوة الدفع. وفي ٢ أيار/مايو، سافر السيد نور إلى جانب المسؤول التنفيذي الثاني، محمد محقق، إلى أنقرة، والتقى بالنائب الأول للرئيس، عبد الرشيد دوستم، لمناقشة توطيد وتوسيع تحالف إنقاذ أفغانستان، الذي أنشئ في حزيران/يونيه ٢٠١٧ كرابطة تتألف من شخصيات سياسية معظمها من المناطق الشمالية. وفي اليوم التالي، أعلنت المجموعة عن تشكيل تحالف جديد، وهو الائتلاف الوطني لأفغانستان، الذي وسع رسميا التنوع الجغرافي والعرقي للائتلاف السابق ليشمل بعض الشخصيات البارزة من حزام البشتون في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية والشرقية من البلد.

٦ – وأمام تعبئة المعارضة السياسية على نحو متزايد، استمر القصر الرئاسي في تواصله مع النائب الأول للرئيس، الذي ما زال تحت طائلة لائحة اتهام بشأن اعتداء جنسي المزعوم على منافس سياسي في عام ٢٠١٦، وهو مقيم في تركيا منذ أيار/مايو ٢٠١٧. وقد واصل أنصار النائب الأول للرئيس، دوستم، الضغط من أجل عودته قبل فتح باب الترشح للانتخابات البرلمانية. وفي ٨ أيار/مايو، سافر وفد يضم

مؤسس الحزب الإسلامي، قلب الدين حكمتيار، ووزير العمل والشؤون الاجتماعية، فيض الله زكي إلى أنقرة، وتفيد التقارير بأن ذلك كان لمناقشة الاستعدادات لعودة السيد دوستم إلى أفغانستان.

٧ - وبذل الرئيس ومؤيدوه أيضا جهودا تهدف إلى تعزيز تحالفهم مع حركة الحزب الإسلامي السياسية (فصيل قلب الدين)، وخاصة مع مؤسسها، قلب الدين حكمتيار، وهو من المتمردين السابقين، وكان قد عاد إلى كابل في نيسان/أبريل ٢٠١٧ بعد التوقيع على اتفاق سلام مع الحكومة. وفي ١٤ آذار/مارس، عقدت الحكومة اجتماعا لممثلي المؤسسات الأمنية والوزارات المختصة لمناقشة تنفيذ اتفاق السلام لعام ٢٠١٦. وفي وقت لاحق، بدأت الحكومة والحزب الإسلامي (فصيل قلب الدين) في عملية للتحقق من ١٦٠ سجينا إضافيا للإفراج عنهم بموجب الاتفاق. وفي أيار/مايو، خصصت الحكومة أراضي إضافية لقيادة الحزب الإسلامي في مقاطعات كابل وننكرهار ولغمان، وعدلت مشروع مرسوم تخصيص الأراضي ليشمل المنتسبين إلى الحزب الإسلامي العائدين إلى أفغانستان باعتبارهم فئة ذات أولوية من أجل تخصيص الأراضي للأغراض الإنسانية. واتخذت الحكومة أيضا خطوات لزيادة تمثيل فصيل قلب الدين في المناصب القيادية، ولا سيما من خلال تعديل لمناصب حكام المقاطعات جرى في أواخر شباط/فبراير، استفاد منه عدة أشخاص مرتبطين بالسيد حكمتيار.

٨ - وفي الوقت نفسه، واصلت الجمعية الإسلامية الضغط من أجل إدخال تغييرات على النظام الانتخابي من أجل إدراج عنصر التمثيل النسبي. وهذا الطلب، وإن كانت قد نشأ أصلا في سياق المفاوضات بشأن السيد نور، قد اكتسب ثقلا، واجتذب بسرعة تأييد حركات سياسية أخرى. وفي آذار/مارس، قامت مجموعة تتألف من ٢٧ حزبا سياسيا، تمثلها الجمعية وجنبش ملي وفصيلان من كل من الحزب الإسلامي وحزب الوحدة الإسلامي، بتشكيل فريق اتصال للضغط على الحكومة والمجتمع الدولي من أجل إدخال تغييرات على القانون الانتخابي. وفي ٥ نيسان/أبريل، تعهد الرئيس غني، في أول اجتماع مع فريق الاتصال، بالتماس المشورة القانونية بشأن هذه المسألة من المحكمة العليا واللجنة المستقلة للإشراف على تنفيذ الدستور. وفي اجتماع ثان عُقد في ٧ أيار/مايو، كرر الرئيس تأكيد موقفه القاضي بأن المؤسسات المعنية ينبغي أن تبت في المسألة. واستمر الفريق في موقفه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من الشواغل من أن تسبب التغييرات المقترحة مزيدا من التأخير في الجدول الزمني للانتخابات، وأن الإصلاحات التي تُجرى في وقت قريب للغاية من الانتخابات يمكن أن تقلص مصداقية كل من الإصلاح والانتخابات.

٩ - ونشأت تعقيدات سياسية إضافية لدى إعلان الحكومة في ٣ أيار/مايو عن تنفيذ نظام بطاقات الهوية الوطنية الإلكترونية ”التذاكر الإلكترونية“ التي طال النقاش بشأنها. وأسفر الإعلان عن رد فعل عكسي فوري من جانب شخصيات سياسية. فقد أدى هذا الأمر إلى انتقادات قوية بشكل خاص من قادة من غير البشتون، حيث اعترض العديد منهم على إدراج كلمة ”أفغاني“ لتحديد الجنسية، بحجة أن هذه الصفة قد استُخدمت على مدى التاريخ للدلالة على البشتون. وكان المسؤول التنفيذي، عبد الله عبد الله، الذي كان يعارض إصدار بطاقات الهوية الوطنية الإلكترونية حتى يُحسم الجدل العرقي، قد رد من خلال خطاب انتقد فيه الحكومة بشأن مجموعة من القضايا من بينها عدم إجراء الإصلاح الانتخابي.

١٠ - واستمرت اللجنة الانتخابية المستقلة في استعداداتها لعقد الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات. وفي ١ نيسان/أبريل، أعلنت اللجنة أن يوم ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ سيكون هو تاريخ الانتخابات الجديد، مؤجلة إياه من التاريخ المعلن سابقا وهو ٧ تموز/يوليه. وبدأ تسجيل الناخبين

في ١٤ نيسان/أبريل، ليكون أول تسجيل كامل للناخبين منذ عام ٢٠٠٣. وعملية تسجيل الناخبين، عند اكتمالها، مصممة لأن تفضي إلى إعداد سجل شامل للناخبين يتضمن قوائم للناخبين مع مراكز الاقتراع المحددة لهم، وذلك بهدف الحد من الغش وتيسير الإجراءات التشغيلية. وبدأت هيئة التسجيل المدني المركزية في أفغانستان، بالتنسيق مع اللجنة الانتخابية المستقلة، في التوسع في إصدار بطاقات الهوية الوطنية الورقية ''التذاكر''، التي تشكل أساسا لتسجيل الناخبين. وفي إطار الجهود الرامية إلى التشجيع على تحسين التنسيق بين الجهات الانتخابية المعنية، عقدت الحكومة اجتماعات منتظمة رفيعة المستوى بين مختلف المؤسسات الحكومية المشاركة في العملية الانتخابية واللجنة الانتخابية المستقلة، فضلا عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والبلدان المانحة الرئيسية. وفي ٢٧ آذار/مارس، عُقد المنتدى الخامس للانتخابات الوطنية من أجل تشجيع التعاون بين اللجنة الانتخابية المستقلة والجهات السياسية المعنية. ونُظِّمت منتديات عن انتخابات المقاطعات في ٣١ مقاطعة في يومي ٣٠ نيسان/أبريل و ١ أيار/مايو. وطوال العملية، عملت البعثة مع كبار قادة الأحزاب السياسية من أجل تيسير الحوار مع اللجنة الانتخابية المستقلة.

١١ - ومع ذلك، لا تزال العديد من التحديات تنشأ فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للانتخابات. فقد استمرت الصعوبات في استقدام موظفي اللجنة، مع استمرار شغور زهاء ١٤٠ منصبا رئيسيا على صعيدي كل من المقر والمقاطعات. ولا تزال ثمة مشاكل تشغيلية تؤثر على توزيع وثائق الهوية وملصقات تسجيل الناخبين. وعلى وجه الخصوص، فقد أدى وضع ملصقات تشير إلى الأهلية للتصويت على وثائق الهوية إلى شواغل أمنية، ولا سيما في أعقاب ورود تقارير بأن المتمردين يهددون المواطنين الذين تحمل وثائق هويتهم ملصقات. وفي ١٢ أيار/مايو، أعلن القصر الرئاسي أنه يمكن استخدام نسخ من الوثائق في أغراض تسجيل الناخبين، مما يتيح للناس حرية إظهار وثائقهم الأصلية بدون الملصقات إذا أوقفهم المتمردون. ومع ذلك، فقد أبلغ أربعة مفوضين وسائط الإعلام في ١٣ أيار/مايو أن القرار كان غير قانوني بموجب قانون الانتخابات، واستقال كبير موظفي شؤون الانتخابات بالنيابة بسبب هذه المسألة. وفي ١٦ أيار/مايو، صوتت اللجنة الانتخابية المستقلة على تنفيذ حل توفيقي، يسمح بإصدار وثائق هوية مزدوجة لأغراض تسجيل الناخبين.

١٢ - وقد أدت الانقسامات الواضحة داخل اللجنة الانتخابية المستقلة والتوترات بين اللجنة والقصر الرئاسي إلى زيادة تفاقم الشواغل على الصعيد العام فيما يتعلق بمصداقية الأعمال التحضيرية للانتخابات. وكانت أرقام تسجيل الناخبين أقل بكثير من الأرقام التي استهدفتها اللجنة، متأثرة بالشواغل الأمنية والافتقار إلى القدرات المؤسسية في العديد من المقاطعات. وفي ١٧ أيار/مايو، كان نحو ١,٨ مليون ناخب قد جرى تسجيلهم، ٢٨ في المائة منهم من النساء. وسعيا لمعالجة بطء بدء حملة تسجيل الناخبين، أعلنت اللجنة في ١٠ أيار/مايو أنها ستمدد عمليات تسجيل الناخبين في المراكز الحضرية لمدة شهر إضافي، مع القيام في الوقت نفسه ببدء التسجيل في المناطق الريفية. ومع ذلك، فإن عوامل بطء بدء التسجيل وضعف الحملة الإعلامية، وكون التواصل الجماهيري عند الحد الأدنى، قد أدت إلى تفاقم الشواغل المتعلقة بكفاءة اللجنة الانتخابية المستقلة واستقلاليتها.

١٣ - واتخذت الحكومة خطوة هامة نحو تعزيز عملية السلام خلال الاجتماع الثاني لعملية كابل بشأن التعاون في مجال السلام والأمن، الذي عُقد في ٢٨ شباط/فبراير، وطرح فيه الرئيس مقترحا شاملا بشأن إجراء محادثات سلام مباشرة مع حركة طالبان بدون شروط مسبقة. وفي هذا الاقتراح، وعد الرئيس بالنظر

في مسائل مثل الشمول السياسي، ووقف إطلاق النار، ومراجعة الدستور، وإطلاق سراح السجناء، وإزالة أسماء القادة من قوائم الجزاءات، وإعادة دمج اللاجئين والمقاتلين السابقين كجزء من مفاوضات السلام. وقد أشادت طائفة واسعة من الشخصيات السياسية بالعرض المقدم من الحكومة الذي تلقّى دعما قويا من المجتمع الدولي. وفي الإعلان الختامي للاجتماع، أقر المشاركون العرض الذي طرحته الحكومة، وأشاروا إلى إمكانية إعادة التفاوض على جوانب متنازع عليها فيما يتعلق بالدور المستقبلي للمجتمع الدولي في أفغانستان، وهو أمر طالما شكَّل نقطة شائكة في المفاوضات بين الحكومة وحركة طالبان. بيد أن حركة طالبان لم تستجب رسميا للعرض، رغم وجود تقارير تتحدث عن مناقشات داخلية ضمن الحركة بشأن كيفية الاستجابة. وفي ٢٥ نيسان/أبريل، أعلنت حركة طالبان عن بدء حملتها الهجومية الربيعية السنوية، التي أطلقت عليها هذا العام اسم ”الخندق“، دون أن تشير إلى عرض السلام المقدم من الحكومة في ٢٨ شباط/فبراير.

١٤ - وفي نيسان/أبريل، عقب هجوم انتحاري شُنَّ في أحد الملاعب أثناء مباراة للمصارعة في مقاطعة هلمند، بدأت جهات فاعلة محلية في المجتمع المدني تنصب ”خِيَم السلام“ في عاصمة المقاطعة. وفي غضون أيام، بدأ هذا النشاط في الانتشار في جميع أرجاء البلد، ليصل إلى ما مجموعه ٢٠ مقاطعة. ودعا المحتجون جميع المقاتلين إلى إلقاء أسلحتهم والتفاوض على اتفاق للسلام. وكان هذا النشاط حركة مدنية غير مسبوقة على نطاق البلد وممولة ذاتيا تطالب بإحلال السلام، وقد تفادت حتى الآن استغلالها من الحكومة أو من حركة طالبان. ومع ذلك، لم تستجب لا الحكومة ولا حركة طالبان لنداءات وقف العنف وفتح باب الحوار. وفي أعقاب فقدان واضح لقوة الدفع، أعلن المحتجون في مقاطعة هلمند في ١١ أيار/مايو أنهم سيسيرون إلى كابل وناشدوا جميع الأطراف مجددا أن يلقوا أسلحتهم ويوقفوا قتل المدنيين خلال شهر رمضان المبارك.

باء - الأمن

١٥ - ظلت الحالة الأمنية الشديدة التقلّب تهيمن على الظروف السياسية والإنسانية والإنمائية في أفغانستان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وسجلت البعثة ما مجموعه ٦٧٥ ٥ حادثا أمنيا في الفترة ما بين ١٥ شباط/فبراير و ١٥ أيار/مايو، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة ٧ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٧. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت المنطقة الشرقية هي أكثر المناطق تضررا، تليها المناطق الجنوبية والشمالية والجنوبية الشرقية، التي تمثل ٨٢ في المائة من الحوادث المسجلة إجمالا. ولا تزال الاشتباكات المسلحة تشكل الجزء الأكبر من الحوادث المتصلة بالنزاع، فهي تمثل ٦٤ في المائة من جميع الحوادث، تليها الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي شكلت ١٥ في المائة من مجموع الحوادث. ومع ذلك، كانت هناك زيادة ملحوظة في الاغتيالات المستهدفة والهجمات الانتحارية، بنسبة ٣٥ في المائة و ٧٨ في المائة على التوالي، مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٧. وظل عدد الغارات الجوية التي تبلغ عنها القوات العسكرية الدولية والقوات الجوية الأفغانية مرتفعا، إذ مثل نسبة ٥ في المائة من مجموع الحوادث، وهذا ما يمثل زيادة قدرها ١٨ في المائة منذ صدور التقرير الأخير، وزيادة بنسبة ٢٤ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٧.

١٦ - واشتد النزاع على طول خطوط معارك واضحة بشكل متزايد مع تركُّز القتال في عدد قليل من المقاطعات. وشهدت مقاطعات ننكرهار وهلمند وكُنر وقندهار وفارياب وغزني ما مجموعه ٦٠ في المائة

من الحوادث الأمنية. وعلى الرغم من الاحتجاجات العنيفة في بعض المناطق، لم يحدث أي تغيير ملحوظ في السيطرة على الأراضي بين الحكومة وحركة طالبان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وظلت الهجمات الانتحارية التي تُسفر عن إصابات جماعية في المراكز الحضرية تشكل مصدر عدد كبير من الخسائر.

١٧ - وفي ٢٥ نيسان/أبريل، أعلنت حركة طالبان عن بدء حملتها الهجومية الربيعية السنوية، التي أطلقت عليها هذا العام اسم ''الخندق''. وفي ذلك الإعلان، أشارت الحركة إشارة مباشِرة إلى استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية لمنطقة جنوب آسيا، وتوعدت باستهداف القوات العسكرية الدولية ومناصريها داخل أفغانستان، وتذرعت بعدد من المظالم المحددة، بما في ذلك وجود القوات الأجنبية، والخسائر في صفوف المدنيين، وتدمير الممتلكات، و ''أنشطة غير مشروعة''. وبخلاف إعلان العام الماضي، ركز إعلان هذا العام بالكامل تقريبا على الاستراتيجية العسكرية لحركة طالبان، مع بعض الإشارات إلى أهداف الحركة المتعلقة بالسياسة والحوكمة. ورافق الإعلان ارتفاع حاد على الفور في الحوادث المتعلقة بالنزاع، إذ شهدت ٢١ مقاطعة أكثر من ٥٠ حادثا في نفس يوم الإعلان، مما يشير إلى وجود درجة كبيرة من القيادة والتحكم، وقدرة على رفد الاستراتيجية المعلنة بعمليات فعلية.

١٨ - وفي الأسابيع اللاحقة، زادت حركة طالبان من تواتر هجماتها على المراكز الإدارية المحلية، واجتاحت مؤقتا راغيستان وكوهيستان في مقاطعة بدخشان، وقلعة الزال في مقاطعة قندوز، وتلاه وبرفك في مقاطعة بغلان، وبل شيراغ في مقاطعة فارياب، وأجيرستان وديه ياك وجغتو في مقاطعة غزني. وللمرة الأولى منذ عام ٢٠١٦، شنت حركة طالبان أيضا في ١٤ أيار/مايو هجوما واسع النطاق على عاصمة إحدى المقاطعات، وهي مدينة فراه في غرب أفغانستان، وحاصرت المباني الحكومية الرئيسية داخل المدينة. وأدى الهجوم إلى وقوع اشتباكات مسلحة عنيفة، استمرت عدة أيام قبل أن تتصدى قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية بمساندة جوية دولية لحركة طالبان.

١٩ - وواصلت الحكومة إصلاح قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وفقا لخريطة الطريق التي وضعتها لإصلاح قطاع الأمن والتي مدتها أربع سنوات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكملت الحكومة نقل شرطة الحدود الأفغانية من وزارة الداخلية إلى وزارة الدفاع، وأعادت تسميتها لتصبح قوات الحدود الأفغانية تمشيا مع تركيزها الجديد على العمليات القتالية. وواصلت الحكومة أيضا زيادة أعداد القوات الخاصة الأفغانية في إطار خطة هادفة إلى مضاعفة أعدادها بموجب خريطة الطريق التي مدتها أربع سنوات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انضم ٢ ٠٠٠ مغاور إضافي إلى كتائب العمليات الخاصة. واستمرت أيضا الجهود الرامية إلى زيادة حجم القوات الجوية الأفغانية، الذي يُتوقع أن يتضاعف بحلول عام ٢٠٢٣ بموجب خريطة الطريق. وإضافة إلى ذلك، عجلت الحكومة بإحالة مسؤولين عسكريين كبار إلى التقاعد بموجب أحكام القانون الأساسي لعام ٢٠١٧، بأمر يحيل إلى التقاعد مجموعة ثانية قوامها ٦١ من قادة الجيش الوطني الأفغاني أصدره الرئيس في ١٢ أيار/مايو.

٢٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت الحكومة الأعمال التحضيرية لإنشاء قوة أمنية جديدة، هي القوة الإقليمية للجيش الوطني الأفغاني. ومن المتوقع أن تضم هذه القوة زهاء ٣٦ ٠٠٠ فرد، وستكون مسؤولة في المقام الأول عن الدفاع عن المناطق التي تطهرها العمليات العسكرية من المتمردين. وجُنِّد حوالي ٥ ٠٠٠ جندي في مرحلة تجريبية سيبدأ تنفيذها في أربع مقاطعات، وقد بدؤوا التدريب تحت إشراف وزارة الدفاع.

٢١ - وحافظ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان على وجوده في مقاطعات ننكرهار وكُنر وجوزجان. ووردت تقارير عن وقوع اشتباكات مسلحة بين حركة طالبان وتنظيم الدولة الإسلامية في مقاطعتي ننكرهار وكُنر، مع استمرار الجماعتين في قتال يدوم منذ أشهر للسيطرة على الأراضي. كما أعلن التنظيم مسؤوليته عن ١١ هجمة انتحارية أسفرت عن إصابات جماعية وقعت أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك الهجمات التي شُنَّت في كابل في ٣٠ نيسان/أبريل و ٩ أيار/مايو. ففي الهجوم الذي نُفِّذ في ٣٠ نيسان/أبريل، استهدف مهاجم انتحاري نقطة تفتيش تابعة لقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، تلاه هجوم ثان بعد حوالي ٣٠ دقيقة. إذ قام المهاجم الانتحاري الثاني الذي كان متنكرا بهيئة صحفي حسبما أفادت التقارير بتفجير سترته المفخخة في مجموعة من الصحفيين الذين كانوا يقومون بتغطية التفجير الأول. وفي تطور مثير للقلق، تبدو هذه الهجمات، الموجهة في معظمها ضد أهداف شيعية، أنها ترمي إلى إثارة النعرات الطائفية.

٢٢ - ووردت أنباء عن وقوع ثلاثة حوادث تتعلق بموظفي الأمم المتحدة، شملت حالة واحدة من حالات التخويف وحادثين إجراميين.

جيم - التعاون الإقليمي

٢٣ - منذ صدور التقرير السابق، اُتُّخذت خطوات هامة نحو تعزيز نهج دولي مشترك بشأن تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان. ففي ٢٨ شباط/فبراير، استضافت الحكومة الاجتماع الثاني لعملية كابل بشأن التعاون في مجال السلام والأمن، الذي شارك فيه ٢٦ بلدا إضافة إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة. وقد أعلن السيد غني، في البيان الذي أدلى به في الاجتماع، أن الحكومة منفتحة على فكرة عقد محادثات سلام مع حركة طالبان. وفي الإعلان المشترك في ختام الاجتماع، رحب المشاركون بالإجماع بالعرض الذي قدمه الرئيس، واتفقوا على زيادة التعاون الإقليمي والدولي بشأن السلام والمصالحة ومكافحة الإرهاب.

٢٤ - وقد تعزز هذا التوافق في الآراء بشأن السلام في أفغانستان في المؤتمر الذي عقد في طشقند في ٢٧ آذار/مارس، والذي حضره ممثلون رفيعو المستوى من ٢٣ بلدا، فضلا عن الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وكرر المشاركون تأكيد دعمهم للعرض الذي قدمته حكومة أفغانستان بإجراء محادثات مباشرة مع حركة طالبان. وفي الإعلان الختامي للمؤتمر، أعرب المشاركون عن دعمهم لعملية سلام يقودها ويتولى زمامها الأفغان، تُفضي إلى إبرام اتفاق سلام شامل للجميع بين الحكومة وحركة طالبان. وجرى التشديد أيضا على معارضة المجتمع الدولي لجميع مظاهر الإرهاب بدون تمييز. وفي محاولة أخرى للحفاظ على قوة الدفع الدولية نحو إطلاق عملية للسلام، استضافت إندونيسيا اجتماعا ثلاثيا لعلماء الدين من أفغانستان وإندونيسيا وباكستان في ١١ أيار/مايو. وأصدر أولئك العلماء بيانا يدعون فيه جميع الفصائل المتحاربة إلى إلقاء الأسلحة، وأعربوا عن تأييدهم لعملية السلام، وعن إدانتهم للأساليب الإرهابية مثل التفجيرات الانتحارية باعتبارها غير إسلامية. وكانت حركة طالبان قد دُعيت إلى إرسال رجال دين للمشاركة في ذلك المؤتمر ولكنها رفضت الدعوة، وأصدرت بيانا في أعقاب اختتام أعماله ترفض فيه المؤتمر باعتباره مبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية، وأشارت إلى أنه أخفق في إصدار فتوى ضد الجهاد في أفغانستان.

٢٥ - واتخذت أفغانستان خطوات من أجل توثيق التعاون الاقتصادي الإقليمي. ففي ٢٣ شباط/فبراير، اُفتُتح رسميا الجزء الأفغاني من خط أنابيب الغاز العابر لتركمانستان وأفغانستان

وباكستان والهند في حفل أُقيم في مدينة هرات، حضره رئيس أفغانستان، محمد أشرف غني، ورئيس تركمانستان، غوربانغولي بيرديموحامدوف، ورئيس وزراء باكستان، شهيد خاقان عباسي، ووزير الدولة للشؤون الخارجية في الهند، م. ج. أكبر. وفي الكلمة التي ألقاها السيد غني في الحفل، أشار إلى أن خط الأنابيب يشكل مَعْلما هاما من معالم الترابط الاقتصادي الإقليمي. وفي ١٩ نيسان/أبريل، عقد في اسطنبول اجتماع لكبار المسؤولين في عملية قلب آسيا - اسطنبول. وفي ذلك الاجتماع، اتفقت البلدان المشاركة، بقيادة أفغانستان وتركيا، بصفتهما الرئيسين المشاركين لعام ٢٠١٨، على اتخاذ تدبير هو السابع من تدابير بناء الثقة بشأن الزراعة في إطار عملية قلب آسيا، وناقشت السبل الكفيلة بإعادة تنشيط التعاون الإقليمي من خلال إجراءات عملية تتعلق بتدابير بناء الثقة.

٢٦ - وبعد أشهر من التوترات المتزايدة، وضعت أفغانستان وباكستان الصيغة النهائية لاتفاق بشأن خطة العمل الأفغانية الباكستانية من أجل السلام والتضامن. وفي ٦ نيسان/أبريل، قام رئيس وزراء باكستان، شهيد خاقان عباسي، بزيارة إلى كابل لإجراء الجولة الثالثة من المحادثات بشأن خطة العمل. وأثناء تلك الزيارة، عقد السيد عباسي اجتماعين منفصلين مع السيد غني ومع المسؤول التنفيذي، عبد الله عبد الله، لمناقشة عملية السلام الأفغانية، والحالة السياسية والأمنية في المنطقة، والتجارة الثنائية، وعودة اللاجئين، والانتهاكات الحدودية، والحرب ضد الإرهاب. وفي ختام الزيارة، اتفق الجانبان على ٧ مبادئ أساسية بموجب خطة العمل. بيد أن وضع الصيغة النهائية لخطة العمل تأخر مؤقتا في أعقاب نشوب قتال عبر الحدود بين البلدين يومي ١٥ و ١٦ نيسان/أبريل. وبعد تلك الأحداث بوقت وجيز، التقى مسؤولون عسكريون من أفغانستان وباكستان من أجل نزع فتيل التوترات والاتفاق على وقف إطلاق النار. وفي ١ أيار/مايو، في حفل حضره السيد عباسي، أعادت باكستان رسميا فتح نقطة العبور الحدودية غلام خان التي تقع بين مقاطعتي خوست في أفغانستان وشمال وزيرستان في باكستان، والتي كانت مغلقة منذ عام ٢٠١٤. ويُتوقع أن يؤدي فتح هذا المعبر الحدودي، وهو ثالث أكبر المعابر الرسمية بين أفغانستان وباكستان، إلى زيادة حجم التجارة العابرة للحدود. وفي ١٤ أيار/مايو، وضع وفدا البلدين برئاسة نائب وزير خارجية أفغانستان، حكمت خليل كرزاي، ووكيلة وزارة خارجية باكستان، تيهمينا جانجوا، خطة العمل الأفغانية في صيغتها النهائية. وانعقدت في إطار خطة العمل ستة أفرقة عاملة للتعاون في مجالات مختلفة.

ثالثا - حقوق الإنسان

٢٧ - في ١٢ نيسان/أبريل، أصدرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تقريرا بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة للربع الأول من عام ٢٠١٨[(١)]. ووثقت البعثة ٢ ٢٥٨ إصابة في صفوف المدنيين (٧٦٣ قتيلا و ١ ٤٩٥ جريحا) في الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨، مما يعكس مستويات إصابة مماثلة لنفس الفترتين في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وعزت البعثة ٦٧ في المائة من مجموع الإصابات في صفوف المدنيين إلى عناصر مناوئة للحكومة (٥٠ في المائة لطالبان، و ١١ في المائة لتنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان، و ٤ في المائة لعناصر غير حكومية مجهولة الهوية، بما في ذلك أفراد أعلنوا أنفسهم منتسبين لتنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان، و ٢ في المائة لاشتباكات دارت فيما بين العناصر المناوئة للحكومة)، و ١٨ في المائة لقوات موالية

(١) بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، "Afghanistan quarterly report on the protection of civilians in armed conflict: 1 January to 31 March 2018".

للحكومة، و ١١ في المائة لنيران متقاطعة غير محددة المصـــدر، و ٤ في المائة لحوادث أخرى بما فيها المتفجرات من مخلفات الحرب والقصـــف عبر الحدود. وللمرة الأولى، أصـــبحت العمليات الانتحارية والهجمات المعقدة السبب الرئيسي للإصابات في صفوف المدنيين، متجاوزة الاشتباكات البرية. ولاحظت البعثة أيضـا أن الإصـابات في صـفوف المدنيين جراء الهجمات التي تشـنها عناصـر مناوئة للحكومة والتي تسـتهدف المدنيين بصـورة متعمدة قد تضـاعفت مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠١٧، بما يمثل نسـبة تبلغ ٣٩ في المائة من مجموع الإصابات في صفوف المدنيين و ٥٩ في المائة من الإصابات في صفوف المدنيين التي تعزى إلى عناصر مناوئة للحكومة. واتساقا مع الاتجاهات الملحوظة في عام ٢٠١٧، واصلت العناصر المناوئة للحكومة شـــن هجمات ضـــد الأقلية الشـيعية، مما تسـبب في إصـــابة ١٥٤ مدنيا (٤٩ قتيلا و ١٠٥ جرحى)، وجميعهم تقريبـا من جراء الهجمـات الانتحـاريـة والهجمـات المعقّـدة التي أعلن تنظيم الدولة الإسلامية – ولاية خراسان مسؤوليته عنها.

٢٨ - وأســفر اســتخدام تكتيكات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصـــنع (بما في ذلك الهجمات المعقّدة والهجمـات الانتحـاريـة والهجمـات غير الانتحـاريـة) عن وقوع ١ ٠١٨ إصـــابـة في صـــفوف المـدنيين (٣١١ قتيلا و ٧٠٧ جرحى)، تمثل ٤٥ في المائة من مجموع إصـابات المدنيين. وشـكلت الاشـتباكات الأرضـية ٦٦٣ إصـابة في صـفوف المدنيين (١٦١ قتيلا و ٥٠٢ جريح)، أي ما يعادل ٣٠ في المائة من مجموع إصابات المدنيين. وما فتئت البعثة توثق ارتفاع عدد الإصابات في صفوف المدنيين بسبب الغارات الجوية؛ بوقوع ١٤٢ إصـــابة في صـــفوف المدنيين (٦٧ قتيلا و ٧٥ جريحا)، يشـــكل من بينهم النســـاء والأطفال أكثر من نصف تلك الإصابات. ووثّقت البعثة ٥٨٣ إصابة في صفوف الأطفال (١٥٥ قتيلا و ٤٢٨ جريحا)، وهو ما يمثل نسـبة ٢٥ في المائة من مجموع الإصـابات في صفوف المدنيين. أما الخسـائر البشـرية في صـفوف النسـاء فقد انخفضـت بنسـبة ٢٤ في المائة، ليبلغ مجموع القتلى ٦٠ امرأة والجرحى ١٥٧ امرأة، مع وقوع أكثر من نصف تلك الإصابات بسبب الاشتباكات البرية.

٢٩ - وفي ٧ أيار/مايو، أصدرت البعثة تقريرا خاصا عنوانه ''الغارات الجوية في مقاطعة دشت آرتشي، مقاطعة قندوز، ٢ نيسـان/أبريل ٢٠١٨‘‘، تناول الغارات الجوية التي شنتها القوات الجوية الأفغانية خلال مراسـم دينية أُقيمت في الهواء الطلق في منطقة تسـيطر عليها حركة طالبان، بمقاطعة قندوز. ويشـير التقرير بقلق إلى الطابع العشـوائي للهجوم الذي أسـفر عن ١٠٧ إصـابات على الأقل (٣٦ قتيلا و ٧١ جريحا) معظمهم من الأطفال، ويدعو الحكومة إلى إجراء تحقيق نزيه. وفي ١٦ أيار/مايو، أصـــدر الرئيس بياناً علنياً اعتذر فيه عن الحادث، وأعرب عن تعازيه وعرض تقديم تعويضـات. وفي ١٠ أيار/مايو، أصـدرت البعثة تقريرًا خاصًـــا عنوانه ''الهجمات والتجاوزات المرتبطة بالانتخابات أثناء فترة التســـجيل الأولية للناخبين‘‘. ولوحظ في التقرير أنه منذ بدء عملية تسـجيل الناخبين في ١٤ نيسـان/أبريل، تم التحقق من ٢٣ حادثا أمنيا مرتبطا بالانتخابات، مما أســـفر عن ٢٧١ إصـــابة في صـــفوف المدنيين (٨٦ قتيلا و ١٨٥ جريحا)، غالبيتهم من النسـاء والأطفال، بما في ذلك الهجوم الذي شـن في ٢٢ نيسـان/أبريل في منطقة بكابل معظم سـكانها من الشـيعة وأسـفر عن مقتل ٦٠ مدنياً وإصـابة ١٣ آخرين بجروح، وأعلن تنظيم الدولة الإســلامية – ولاية خراســان مســؤوليته عن الهجوم. ووثق التقرير كذلك عمليات اختطاف ٢٦ مدنياً، وحوادث تنطوي على تهديدات وترويع ومضـايقات. ولوحظ أيضـا أن حوالي ٧٥ في المائة من الحوادث الأمنية المتصـــلة بالانتخابات وقعت في المدارس أو المســـاجد المســـتخدمة للأغراض المتعلقة بالانتخابات، مما عطل الأنشطة التعليمية.

٣٠ - وفي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس، تحققت فرقة العمل القطرية المعنية بآلية الرصد والإبلاغ من ١١ حادثا لهجمات ضد المدارس والأفراد المرتبطين بها (خمسة على أيدي طالبان، وثلاثة على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية – ولاية خراسان، وحادثان على أيدي عناصر مناوئة للحكومة غير محددة الهوية، وحادث واحد على أيدي ميليشيا موالية للحكومة)، مقارنة بـ ١٣ حادثا في الربع السابق. ومما يثير القلق وقوع حادثين هددت طالبان فيهما المرافق التعليمية، مما أدى إلى انتشار إغلاق المدارس في مقاطعتي قندوز (٣٤٢ مدرسة) ولوغار (٢٩ مدرسة). وبالإضافة إلى ذلك، تحققت فرقة العمل من الاستخدام العسكري لثلاث مدارس (واحدة من قبل تنظيم الدولة الإسلامية – ولاية خراسان ومدرستان من قبل الجيش الوطني الأفغاني) مقابل سبع مدارس في الفترة الربع السنوية السابقة. وتحققت فرقة العمل من ١٧ حادث هجوم على مستشفيات وعلى الأفراد العاملين فيها، من بينها ثماني هجمات ضد العاملين في مجال الرعاية الصحية، وخمسة تهديدات بشن هجمات، وأربع هجمات على مرافق للرعاية الصحية (خمس هجمات شنتها حركة طالبان وسبع هجمات شنها تنظيم الدولة الإسلامية – ولاية خراسان، وهجوم واحد شنه كل من جماعة مسلحة غير محددة الهوية والمديرية الوطنية للأمن، وهجوم واحد شنته الشرطة الوطنية الأفغانية بالاشتراك مع المديرية الوطنية للأمن، وهجوم واحد شنته القوات الخاصة الأفغانية بالاشتراك مع القوات العسكرية الدولية وميليشيا موالية للحكومة)، مقابل سبع هجمات في الربع السابق.

٣١ - وتحققت البعثة من لجوء عناصر مناوئة للحكومة إلى تجنيد ١٩ صبيا، مقابل خمسة صبيان خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي ٣١ آذار/مارس، أبلغت وزارة العدل عن احتجاز ١٤٠ طفلا في مراكز إعادة تأهيل الأحداث بتهم تتعلق بالأمن الوطني، بما في ذلك ارتباطهم بالجماعات المسلحة، مقارنة بما عدده ١٧١ طفلا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وتحققت فرقة العمل من حادث عنف جنسي ضد صبي. وتحققت فرقة العمل أيضا من ١٣ حادثا من حوادث منع وصول المساعدات الإنسانية (ستة حوادث منسوبة لكل من تنظيم الدولة الإسلامية – ولاية خراسان وحركة طالبان وحادث واحد نُسب للشرطة الوطنية الأفغانية)، مقابل ستة حوادث في الفترة الربع السنوية الأخيرة.

٣٢ - وواصلت الحكومة بذل جهودها من أجل التصدي للعنف الذي يمارس ضد النساء. وفي ٣ آذار/مارس، وقّع الرئيس مرسوما يعدل قانون عام ٢٠٠٩ المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، وذلك بهدف مواءمة بعض أحكامه مع أحكام القانون الجنائي المنقح، ومرسوما يعدل قانون العقوبات، لضمان تطبيق قانون مكافحة العنف ضد المرأة، فيما يتعلق بجرائم العنف ضد المرأة. وفي ٤ آذار/مارس، صدر مرسوم رئاسي يستثني جرائم العنف ضد المرأة من استحقاقها التمتع بخيارات العقوبات غير الاحتجازية. وفي ٢٨ آذار/مارس، أصدرت الحكومة تقريرها الخامس (للفترة من آذار/مارس ٢٠١٦ إلى آذار/مارس ٢٠١٧) بشأن تنفيذ قانون القضاء على العنف ضد المرأة لعام ٢٠٠٩، حيث سجلت ٤ ٢٩٠ قضية عنف ضد المرأة. وجرى إحياء اليوم الدولي للمرأة في أفغانستان بتنظيم أكثر من ٣٠ مناسبة على نطاق البلد. ونظمت البعثة، بالتنسيق مع الشركاء، ١٤ مناسبة أبرزت فيها حقوق المرأة وأهمية دور المرأة في السلام والأمن وعمليات صنع القرار.

٣٣ - وفي ١٧ نيسان/أبريل، انضمت أفغانستان إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، حيث أوفت بأحد التعهدات

الطوعية الرئيسية للحكومة تبعا لترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان. وفي التاريخ نفسه، سحبت أفغانستان أيضاً تحفظها على الاتفاقية، فأوفت بذلك بتعهد آخر طويل الأمد.

٣٤ - وواصلت البعثة تعزيز دور المجتمع المدني من خلال تنظيم سلسلة من الحلقات الدراسية وحلقات العمل في ١٥ مقاطعة. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، أصدرت البعثة مؤلفا يضم ٣٤ خريطة طريق إقليمية من أجل السلام، وهو يمثل نتاج حوار الشعب الأفغاني من أجل السلام الذي يسرته البعثة بالتعاون مع المجتمع المدني واللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان والمجلس الأعلى للسلام في أفغانستان. وقد أتاح الحوار فرصا للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن أولوية الحل السياسي لإنهاء النزاع وأفضى إلى تكرار النداءات التي أطلقت من أجل السلام والتنمية والعدالة. ولا يزال نشطاء المجتمع المدني والعاملون في وسائط الإعلام عرضة للتهديدات والاعتداءات. ووثقت البعثة ثلاثة حوادث أسفرت عن مقتل ١١ وإصابة ستة من الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام، بما في ذلك الهجوم المحدد الأهداف الذي شن في كابل في ٣٠ نيسان/أبريل وأسفر عن مقتل ٩ صحفيين وإصابة ٦ بجروح.

رابعا - تنفيذ عملية كابل وتنسيق المساعدة الإنمائية

٣٥ - وضعت الحكومة، تمشيا مع التزاماتها في المؤتمرين اللذين عقدا في لندن وبروكسل، في ٢ نيسان/أبريل، الصيغة النهائية لخطة عمل تكفل لها تنفيذ سياستها المؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير بهدف زيادة عدد النساء العاملات في الخدمة المدنية. واتخذت اللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة المدنية أيضا تدابير لتوحيد هياكل الوزارات والوكالات الحكومية استناداً إلى تقييمات الوظائف والاحتياجات التي أجريت على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وفي أعقاب هذه العملية، حددت اللجنة ٧٠٠ ١٧ وظيفة شاغرة، من بينها ٧٠٠ ٨ وظيفة للمدرسين، ونظمت اختبارات تنافسية من خلال عملية توظيف جماعية على نطاق البلد شملت ٦٧٠ ٢٢٥ مرشحا مؤهلا. وتم الإعلان عن النتائج الأولى لهذه الاختبارات في أيار/مايو. وفي محاولة إضافية لتعزيز الخدمة المدنية، تمت الموافقة في آذار/مارس على مرسوم الإجراءات الإدارية الجديد والتعديلات على قانون الخدمة المدنية. وأحرزت الحكومة أيضا تقدما في تحسين إمكانية الحصول على المعلومات. وفي ٣ آذار/مارس، أقر الرئيس غني بموجب مرسوم قانونا جديدا بشأن الحصول على المعلومات. ومن بين التعديلات التي أدخلت على قانون الحصول على المعلومات لعام ٢٠١٤، حيث أُنشئت بموجب القانون الجديد لجنة مستقلة للحصول على المعلومات واستحدثت تدابير لحماية المبلغين عن المخالفات.

٣٦ - وفي شباط/فبراير، أطلق الرئيس، بالاشتراك مع إدارة أراضي أفغانستان، البرنامج الوطني للتنمية المستقلة لإدارة الأراضي من أجل إنشاء قاعدة بيانات شاملة لتسجيل الأراضي ستوفر أساسا لمعالجة مسألة الاستيلاء على الأراضي. وواصلت الحكومة أيضا العمل على مرسوم إسناد الأراضي الجديدة الذي سينظم تخصيص الأراضي للعائدين والمشردين داخليا. وبعد مشاورات مكثفة مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ناقش مجلس الوزراء مشروع المرسوم في ٤ آذار/مارس ويجري وضعه في صيغته النهائية.

٣٧ - وفي ١٥ أيار/مايو، أصدرت البعثة تقريرها السنوي الثاني بشأن جهود مكافحة الفساد. وأثنى التقرير على تنفيذ الحكومة في عام ٢٠١٧ وأوائل عام ٢٠١٨ للعديد من الإصلاحات الرئيسية التي

تهدف إلى مكافحة الفساد، بما في ذلك إطلاق استراتيجيتها لمكافحة الفساد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وتعزيز تدابير مكافحة الفساد في قانون العقوبات الجديد، وزيادة قدرات مركز العدالة لمناهضة الفساد، واعتماد ميزانية وطنية أكثر شفافية. بيد أن التقرير أبرز أيضا وجود ثغرات كبيرة في الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد، وقدم توصيات من أجل إجراء المزيد من الإصلاحات التي تتيح لأفغانستان الامتثال بشكل أكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وأحرزت الحكومة بعض التقدم في صياغة قانون لمكافحة الفساد. وفي ١ نيسان/أبريل، وبعد تأخير طال أمده في عملية الصياغة، أصدر الرئيس تعليماته إلى وزارة العدل بوضع القانون في صيغته النهائية. وفي ١٤ أيار/مايو، نوقش مشروع القانون في المجلس الأعلى لسيادة القانون ومكافحة الفساد بحضور المجتمع المدني والمجتمع الدولي.

٣٨ - واتخذت الحكومة خطوات نحو تطبيق قانون العقوبات الجديد، الذي بدأ نفاذه في ١٤ شباط/فبراير. ووفقاً لوزارة العدل، طُبعت ٥ ٠٠٠ نسخة من القانون، وُزّعت منها ١ ٢١٩ نسخة على المحاكم ومكاتب النيابة العامة في جميع أنحاء البلد. ووُزّعت بقية النسخ المطبوعة على المكاتب الحكومية الأخرى وأصحاب المصلحة الدوليين. واستجابةً لارتفاع الطلب على النسخ، شرعت عدة جهات مانحة دولية في شراء ١٠ ٠٠٠ نسخة إضافية لتوفيرها لوزارة العدل لتقوم بتوزيعها. وفي نيسان/أبريل، أتمت وكالات مانحة دولية التخطيط لبرنامج تدريبي مدته ٢٦ أسبوعا، كي تبدأ إدارات التدريب التابعة للمحكمة العليا ومكتب المدعي العام ووزارة العدل في تنفيذه بصورة مشتركة. وفي نيسان/أبريل، بدأت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في إجراء دراسة استقصائية عن تنفيذ قانون العقوبات الجديد على المستوى دون الوطني. وستُعرض نتائج الدراسة والملاحظات المصاحبة لها على المؤسسات المعنية والمجتمع الدولي للاسترشاد بها أيضا في جهود بناء القدرات.

٣٩ - ومنذ التقرير السابق، اضطلع مركز العدالة لمكافحة الفساد بإجراءات المحاكمة في سبع قضايا أخرى، وبذلك ارتفع العدد الإجمالي للقضايا إلى ٣٤ قضية تضم ١٤٢ متهما منذ إنشاء المركز في عام ٢٠١٦. وظل عدد القضايا التي يُحاكم المتهمون فيها غيابياً مرتفعا، وذلك بسبب افتقار المؤسسات الأمنية للقدرات اللازمة لإنفاذ أوامر المثول أمام المحكمة.

٤٠ - واستجابةً لتوقع الرئيس بأن تعمل الأمم المتحدة ”ككيان واحد“، تحت قيادة الحكومة، أجرت الأمم المتحدة في أفغانستان استعراضا شاملا لعملها. وفي ١٦ نيسان/أبريل، اجتمع الرئيس بممثلي وكالات الأمم المتحدة لمناقشة التقدم المحرز في إطار مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة من أجل أفغانستان. وفي الاجتماع، أُطلع الرئيس على التقدم المحرز في ٦ مجالات مواضيعية مدرجة في هذا الإطار، وهي: التعليم؛ والأمن الغذائي والتغذية وسبل العيش؛ والصحة؛ والعودة وإعادة الإدماج؛ وسيادة القانون؛ والعمل المتعلق بوضع المعايير. وعرضت ورقة تبين نهج وحدة العمل في الأمم المتحدة. وأكد الرئيس أن الحد من الفقر يعتبر هدفا رئيسيا للحكومة.

٤١ - وخلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو، قامت البعثة بدعم الحكومة والجهات المانحة في تنفيذ الأعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري بشأن أفغانستان، الذي ستستضيفه الأمم المتحدة بالاشتراك مع أفغانستان في جنيف في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وحددت البعثة والجهات المانحة والحكومة المسائل الرئيسية التي ستُدرج في جدول أعمال المؤتمر والخطوات التي يتعين على الحكومة اتخاذها قبل انعقاد المؤتمر. ومن أجل وضع صيغة محدثة للنواتج المستهدفة من خلال إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة

المتبادلة، التي سينقضي أجلها في نهاية عام ٢٠١٨، استضافت البعثة حلقة عمل مشتركة مع الجهات المانحة وممثلي الحكومة لتقييم النواتج المستهدفة الحالية.

خامسا – المساعدة الإنسانية والعائدون

٤٢ – منذ بداية عام ٢٠١٨ حتى الآن، تشرد ٦٤٣ ٧٥ شخصا جديدا بسبب النزاع، في حين تشرد ٣٠١ ٤٠ شخص في الفترة ما بين ١٥ شباط/فبراير و ١٥ أيار/مايو، مما يمثل انخفاضا نسبته ٦٥ بالمائة مقارنةً بالفترة نفسها في عام٢٠١٧. وارتفعت مستويات التشرد بشكل خاص في مقاطعة قندوز، التي سُجل فيها أكثر من ٠٠٠ ١٣ مشرد، ومقاطعة فارياب، التي سُجل فيها أكثر من ٠٠٠ ١٠ مشرد. وأُجبر الكثير من الأسر المشردة على التنقل مرات عديدة، وليس من المحتمل أن تعود هذه الأسر في المدى القريب إلى مناطقها الأصلية بأمان وكرامة. وزود الشركاء في العمل الإنساني ٦٨٤ ١٢١ من الأشخاص الذين شردهم النزاع بالمساعدة اللازمة لإنقاذ الحياة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٣ – ولا تزال رعاية المصابين بالصدمات ذات أولوية من حيث الاحتياجات الإنسانية، خاصة بالنظر إلى الزيادة الأخيرة في عدد الهجمات الانتحارية في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية. وتتمثل المقاطعات الأشد احتياجا لخدمات رعاية المصابين بالصدمات في قندهار وقندوز وننكرهار وتاخار. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم الشركاء في مجموعة الصحة، البالغ عددهم ١٥، استشارات إلى ٨٣٤ ٤٩٦ شخصا، منهم ٥٦ في المائة من النساء والفتيات.

٤٤ – وفي منتصف نيسان/أبريل، أعلنت وزارة الزراعة والري والثروة الحيوانية رسميا حدوث جفاف. فقد تعرض موسم الزراعة الرئيسي، الممتد من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى شباط/فبراير ٢٠١٨، لخطر شديد بسبب تأثير ظاهرة النينيا على الطقس، حيث شهد الموسم عجزا في هطول الأمطار بنسبة ٧٠ في المائة في معظم أنحاء البلد. وكان انخفاض مستوى هطول الأمطار هو العامل الرئيسي وراء الانخفاض المتوقع في إنتاج القمح من ٤,٢ ملايين طن متري في عام ٢٠١٧ إلى ٣,٥ ملايين طن متري في عام ٢٠١٨. ويتوقع شركاء العمل الإنساني أن يتأثر أكثر من مليوني شخص بالجفاف في ثلثي البلد، وأن ١,٤ مليون شخص من المتأثرين بشدة سيحتاجون إلى دعم طارئ فيما يتعلق بالغذاء والمياه والنظافة الصحية والإصحاح والتغذية للبقاء على قيد الحياة. وقد بدأت الهجرة المتصلة بالجفاف في بعض المقاطعات، بينما أُبلغ بأن المخزونات الغذائية استُنفدت في بادغيس وغور. وربما يضطر أكثر من نصف مليون شخص إلى مغادرة منازلهم، إذا لم يُزودوا بالطعام والماء في قراهم في الوقت المناسب. واستناداً إلى المخزونات الحالية للمساعدات الإنسانية والموارد المتاحة، لا تستطيع دوائر العمل الإنساني أن تدعم سوى ٠٠٠ ٩٠ شخص لمدة شهرين بحصص غذائية تكفي نصف احتياجاتهم. وبشكل عام، توقع الشركاء أنه سيلزم توفير ١٣٦ مليون دولار كي يتسنى تقديم استجابة شاملة إلى ١,٤ مليون شخص لمدة ستة أشهر بما يشمل حركات الارتحال المحتملة. وسيلزم تخصيص ثلثي ذلك المبلغ تقريبا لدعم تلبية الاحتياجات الغذائية وحدها.

٤٥ – وعاد ما مجموعه ١٢٣ ٢٢٠ مواطنا أفغانيا، من بينهم عائدون من تلقاء أنفسهم ومرحلون ولاجئون، إلى وطنهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي الفترة من منتصف شباط/فبراير إلى ١٥ أيار/مايو، وصل ٤١٣ ١١ شخصا قادمين من باكستان (منهم ٠٣٥ ١١ عادوا من تلقاء أنفسهم و ٣٧٨ تم ترحيلهم) ووصل ٦٤٤ ٢٠٢ شخصا من جمهورية إيران الإسلامية (منهم ٤٧٨ ٨٤ عادوا

من تلقاء أنفسهم و ١٦٦ ١١٨ تم ترحيلهم)، وذلك وفقا للمنظمة الدولية للهجرة. واستأنفت مفوضية شؤون اللاجئين برنامجها للعودة الطوعية إلى الوطن من باكستان في ١ آذار/مارس بعد التوقف في فصل الشتاء، وساعدت في عودة ٧٢٢ ٥ شخصا. وبالإضافة إلى ذلك، أعادت المفوضية ٣١١ لاجئاً من جمهورية إيران الإسلامية و ٣٣ من بلدان أخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٦ - وقد انخفض العدد الإجمالي للعائدين من باكستان بنسبة ٧٥ في المائة عما كان عليه في العام الماضي، واقترب من مستويات عام ٢٠١٤، الذي سُجّل فيه أدنى عدد للعائدين. ويرتبط الانخفاض في عدد العائدين هذا العام بتحسن ظروف الحماية في باكستان، إلى جانب قرار مجلس الوزراء الاتحادي لباكستان بتمديد صلاحية بطاقات إثبات التسجيل، التي توفر الإقامة القانونية المؤقتة لما عدده ١,٤ مليون شخص من اللاجئين الأفغان الذين يعيشون في باكستان حتى حزيران/يونيه ٢٠١٨. وبدأت السلطات الباكستانية في إصدار ''بطاقة مواطن أفغاني'' لما يزيد على ٠٠٠ ٨٧٨ من الأفغان غير الموثقين الذين تقدموا بطلبات للتسجيل منذ آب/أغسطس ٢٠١٧. وستظل هذه البطاقات سارية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وسيكون حاملوها ملزمين بالعودة إلى أفغانستان للتسجيل من أجل الحصول على وثائق مدنية، بما في ذلك جوازات السفر وتأشيرات دخول باكستان، قبل أن يذهبوا مرة أخرى إلى باكستان. ولا يزال ما يقدر بنحو ٠٠٠ ٤٠٠ من الأفغان الموجودين في باكستان غير موثقين، وهم مهددون بالترحيل إذا تدهورت بيئة الحماية.

٤٧ - واستمرت المعوقات التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية، حيث وصل عدد الحوادث المؤثرة على الأمم المتحدة وشركائها في العمل الإنساني إلى ٧٠ حادثا في الفترة ما بين ١٥ شباط/فبراير و ١٥ أيار/مايو. ومنذ كانون الثاني/يناير، قُتل ١٣ من عمال الإغاثة وأصيب ٩ واختُطف ٢١. ومقارنةً بعام ٢٠١٧، ازداد عدد الهجمات المسلحة المباشرة على مرافق الرعاية الصحية. ولا يزال الوصول إلى المجتمعات المحلية التي تحتاج إلى المساعدة في المناطق المتنازع عليها والمناطق الواقعة تحت سيطرة العناصر المناوئة للحكومة يشكل تحديا مستمرا للشركاء في العمل الإنساني.

٤٨ - وتأكد تسجيل ما مجموعه ٧ حالات لشلل الأطفال هذا العام، وينحصر انتقال العدوى بفيروس شلل الأطفال حاليا في خمس مناطق في قندهار وكنر وننكرهار. وأُجريت خلال الفترة المشمولة بالتقرير حملة واحدة للتحصين ضد شلل الأطفال على الصعيد دون الوطني وحملتان على الصعيد الوطني، بهدف الوصول إلى أكثر من ٦ ملايين طفل و ٩,٩ ملايين طفل على التوالي. ولا يزال تعذر الوصول بسبب حظر التحصين والنزاع النشط مصدر قلق كبير حيث ارتفع عدد الأطفال الذين يتعذر الوصول إليهم من ٠٠٠ ٦٠ في شباط/فبراير إلى ٠٠٠ ١١٠ في شهر آذار/مارس و ٠٠٠ ١٣٠ في نيسان/أبريل وأكثر من نصف مليون في أيار/مايو. وتقوم فرق التحصين المتمركزة بشكل دائم في نقاط العبور حول المناطق التي يتعذر الوصول إليها وطرق العبور الرئيسية بتحصين أكثر من ١,١ مليون طفل كل شهر.

٤٩ - وقامت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بتوسيع نطاق أنشطة إزالة الألغام في إطار دعمها للخطة الوطنية وجددت تركيزها على التوعية بالمخاطر. وفي إطار دعم المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واصلت الدائرة توعية العائدين عبر النقاط الحدودية بالمخاطر، حيث قامت بتوعية ٧٦٩ ٨٤ من الرجال والنساء والأطفال في الربع الأول من عام ٢٠١٨. وفي الربع الأول من عام ٢٠١٨، كانت الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي تنفجر عند ضغط الضحايا عليها، والتي أشير إليها في التقارير السابقة باسم ''الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المزودة بصفائح

ضغط‘‘، سبباً رئيسياً في حالات قتل وإصابة المدنيين المتصلة بالنزاع في أفغانستان. ووقعت ٢٧٤ حالة إصابة في صفوف المدنيين بسبب الألغام الأرضية (بما في ذلك لأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي تنفجر عند ضغط الضحايا عليها، والتي يجري استخدامها في أفغانستان منذ عام ٢٠١٠، والألغام المضادة للأفراد والمضادة للدبابات المزروعة مسبقا) والمتفجرات من مخلفات الحرب خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨، مما يمثل انخفاضا نسبته ٥٤ في المائة مقارنةً بالفترة نفسها من عام ٢٠١٧. وفي الربع الأول من عام ٢٠١٨، شكل الأطفال ٨٩ في المائة من ضحايا المتفجرات من مخلفات الحرب، مما يمثل زيادة تبلغ ثمانية في المائة مقارنةً بعام ٢٠١٧.

٥٠ - ومن أجل دعم الحكومة في مواجهة المعوقات المتزايدة التي تمنع وصول المساعدات الإنسانية والتي تنجم عن وجود الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي تنفجر عند ضغط الضحايا عليها، شاركت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام مع مديرية تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في قيادة فرقة عمل، من أجل تحديد الإجراءات واحتياجات التدريب اللازمة لتمكين الحكومة من التخلص بأمان من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي تتركها أطراف النزاع، وتحسين إمكانية وصول المساعدات بالنسبة للمدنيين وللعاملين في المجال الإنساني.

٥١ - وفي ١ أيار/مايو، تلقت الأنشطة الإنسانية في أفغانستان تمويلا قدره ١٢٩,٣ مليون دولار، منها ٩٨,٢ مليون دولار للأنشطة المدرجة في خطة الاستجابة الإنسانية. وبلغ عدد الأشخاص المستهدفين بالمساعدة ٢,٨ مليون شخص.

سادسا - مكافحة المخدرات

٥٢ - في أيار/مايو، أصدرت وزارة مكافحة المخدرات التقرير الاجتماعي - الاقتصادي بشأن زراعة الأفيون في أفغانستان في عام ٢٠١٧، بدعم تقني من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويقدم التقرير تحليلاً شاملاً لأسباب زراعة خشخاش الأفيون وعواقبها في أفغانستان. ويوصي التقرير باتخاذ تدابير لبناء القدرة على التصدي لزراعة خشخاش الأفيون في المجتمعات المحلية الريفية، بما في ذلك الأخذ بمزيج من التنمية البديلة وتدخلات لإنفاذ القوانين رامية إلى الحد من زراعة خشخاش الأفيون.

٥٣ - وواصلت الحكومة، بدعم من شركاء دوليين، تنفيذ عمليات مكافحة المخدرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣٠ نيسان/أبريل، نفذت سلطات إنفاذ القوانين في أفغانستان ما مجموعه ٦١٢ عملية من عمليات مكافحة المخدرات، أفضت إلى ضبط ٥٤١ كيلوغراماً من الهيروين، و ١ ١٥٧ كيلوغراماً من الأفيون، و ٣٢ كيلوغراماً من الميثامفيتامين، و ٥ ٦٣٩ كيلوغراماً من الحشيش، و ٢ ٣٩٠ قرصاً من أقراص إكستاسي (٣,٤ - ميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين (MDMA))، و ١٨٤ كيلوغراماً من السلائف الكيميائية الصلبة، و ٨٨٣ لتراً من السلائف الكيميائية السائلة. كما تم تفكيك ٨ معامل لصنع الهيروين. وإجمالا، قُبض على ٦٨٥ مشتبهاً به وضُبطت ٨٦ مركبة و ٢٨ سلاحاً و ٢١٢ هاتفاً محمولاً. وقتِل ضابط في الشرطة الأفغانية لمكافحة المخدرات خلال تنفيذ عمليات مكافحة المخدرات في الفترة المشمولة بالتقرير.

سابعا – دعم البعثة

٥٤ - بلغ معدل الشغور في البعثة، في ٣٠ نيسان/أبريل، ١٧ في المائة للموظفين الدوليين و ٦ في المائة للموظفين الوطنيين، مقارنة بالمعدلين المعتمدين البالغين ١٤ في المائة و ٧,٥ في المائة، على التوالي. وعلى الرغم من التدابير الخاصة الممنوحة للبعثة لتعيين واستبقاء مزيد من الموظفات الوطنيات، ظلت نسبة الموظفات متدنية جداً. ففي ٣٠ نيسان/أبريل، كانت نسبة الإناث في كل فئة من فئات الموظفين على النحو التالي: ٣٢ في المائة من الموظفين الدوليين؛ و ٣٨ في المائة من متطوعي الأمم المتحدة؛ و ١١ في المائة من الموظفين الفنيين الوطنيين؛ و ٧ في المائة من الموظفين من الرتبة المحلية. وفي الفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، نفذت البعثة ٢٢٤ مهمة برية و ١٣ مهمة جوية، إضافة إلى استقبال ٧٣٦ بعثة تواصل من الجانب الآخر قام خلالها ممثلو المقاطعات بزيارة المكاتب الميدانية التابعة للبعثة.

ثامنا – الملاحظات

٥٥ - على غرار ما ورد في التقرير السابق، فقد زادت سلسلة من الهجمات الوحشية في أوائل عام ٢٠١٨ من صعوبة وإلحاح مهمة تحقيق تسوية تفاوضية للنزاع. وشكّل العرض الذي قدمته حكومة الوحدة الوطنية إلى طالبان، في المؤتمر الثاني لعملية كابل، لإجراء محادثات من دون شروط مسبقة طريقةً بناءة للمضي قدماً. وتلقى مفاوضات السلام قوة دفع إضافية نتيجة للدعم الدولي الباهر للعرض الذي اقتُرِحَ في المؤتمرين اللذين عُقدا في كابل وطشقند. ولكن في نهاية المطاف، يجب أن يحصل السلام على أيدي الأفغان وفيما بينهم. وفي هذا الصدد، أشعر بالارتياح إزاء ظهور حركة سلام مدني حقيقية، يجمع فيها المواطنون في أنحاء أفغانستان قواهم للدعوة إلى وضع حد للحرب. وأحث جميع الأطراف على الاستجابة لنداء الشعب الأفغاني الذي لا يمكن تلبية رغبته الدائمة في السلام إلا من خلال مفاوضات شاملة للجميع.

٥٦ - ولا تزال كفالة إجراء عملية انتخابية شاملة للجميع وذات مصداقية في ظل عيش نسبة كبيرة من السكان في أنحاء من البلد تعاني من انعدام الأمن وتكون سلطة الدولة فيها محدودة، تشكّل تحدياً أساسياً. وإجراء انتخابات سلمية في جميع المراحل شديد الأهمية في تمكين الناس من ممارسة حقهم في التصويت من دون خوف أو تهديد ناجم عن انعدام الأمن. ومن دواعي القلق استمرار المحاولات الرامية إلى عرقلة العملية الانتخابية من خلال الوسائل العنيفة، بما في ذلك أساليب مشابهة للهجوم على مرافق متصلة بالانتخابات، وعمليات اختطاف موظفي الانتخابات، وتخويف ومضايقة الناخبين المسجلين. وإنني أدين الهجمات الانتحارية التي استهدفت مركز تسجيل وطني في كابل في ٢٢ نيسان/أبريل، وموقع تسجيل للناخبين في مقاطعة خوست في ٦ أيار/مايو، والتي خلّفت عشرات الضحايا المدنيين. وإلى جانب الضرر المباشر الذي تلحقه هذه الهجمات بالسكان، فهي تمثل اعتداء على حق المواطنين الأساسي في التصويت. ومما يبعث على التفاؤل التزام الشعب الأفغاني وشجاعته، فقد تواصل تسجيل الناخبين في مواجهة هذه التهديدات. وأدعو جميع الأطراف إلى احترام الحقوق الدستورية للشعب الأفغاني، وتمكينه من إجراء انتخابات جديرة بالشجاعة التي أظهرها.

٥٧ - ولا تزال الأعمال التحضيرية للانتخابات تواجه تحديات تشغيلية. فالبطء في عملية صنع القرارات والمناقشات المطولة بشأن المسائل الانتخابية تهدد بتأخير الجدول الزمني للانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات، فضلاً عن تقويض ثقة الجمهور في العملية الانتخابية. وأشجع هيئات إدارة الانتخابات على ترشيد عمليات صنع القرار، واتخاذ القرارات اللازمة على وجه السرعة، وتعزيز التنسيق مع المؤسسات الأخرى ومع المجتمع المدني في جميع جوانب الأعمال التحضيرية للانتخابات. وإلى جانب تمكين الأفغان من انتخاب الممثلين البرلمانيين وممثلي المجالس المحلية الذين يختارونهم، يمكن أن تشكل الانتخابات ذات المصداقية والشاملة للجميع خطوة هامة في استمرار توطيد الديمقراطية في أفغانستان. ولضمان استدامة المؤسسات الانتخابية الأفغانية، فمن المهم للغاية احترام استقلالية هيئات إدارة الانتخابات.

٥٨ - وتشكل البيئة السياسية المجزأة في أفغانستان تحدياً آخر في البلد، ليس في وجه الانتخابات المقبلة فحسب، بل أيضاً وبصورة أعمّ في وجه الحوكمة والمصالحة. وهناك حاجة ماسّة إلى الإرادة السياسية والوحدة من أجل إجراء انتخابات ذات مصداقية والمضي قدماً في عملية السلام. وسيساعد التقدم المحرز في هذا الصدد أيضاً في تمهيد الطريق أمام ترسيخ الإصلاحات التي تمسّ الحاجة إليها. وأدعو جميع الجهات الفاعلة السياسية الأفغانية إلى ضمان وحدة المقصد وتضافر الجهود الرامية إلى نجاح تلك العمليات الأساسية.

٥٩ - ولا يزال النزاع يسبب خسائر غير مقبولة على المواطنين في أفغانستان. ويساورني قلق بالغ إزاء الزيادة المستمرة في عدد الضحايا المدنيين نتيجة استخدام العناصر المناوئة للحكومة أجهزة متفجرة يدوية الصنع لشن هجمات انتحارية استخداماً عشوائياً. وقد أصبح هذا الأسلوب السبب الرئيسي للإصابات في صفوف المدنيين التي تجاوزت الإصابات المشتركة لجميع الأطراف جراء الاشتباكات البرية في الربع الأول من عام ٢٠١٨. وألاحظ مع القلق أن عدد الإصابات في صفوف المدنيين جراء الهجمات التي تشنّها العناصر المناوئة للحكومة وتستهدف المدنيين عمداً ازدادت بأكثر من الضعف مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠١٧ وأدعو العناصر المناوئة للحكومة إلى الوقف الفوري للاستخدام العشوائي للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع لشن هجمات انتحارية. واتساقاً مع الاتجاهات المزعجة التي لوحظت في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، واصلت العناصر المناوئة للحكومة شنّ هجمات ضد الأقلية الشيعية من السكان المسلمين، مما تسبب في إصابة ١٥٤ مدنياً، وجميعهم تقريباً من جراء الهجمات الانتحارية والمعقدة التي تبناها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان. وبالإشارة إلى التزامات جميع الأطراف بتجنب وقوع خسائر في صفوف المدنيين بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، أدعو العناصر المناوئة للحكومة إلى الكفّ عن هذه الهجمات الفظيعة ضد الأهداف المدنية.

٦٠ - وحماية المرأة من العنف ومحاسبة الجناة عنصران أساسيان لضمان المشاركة الهادفة للمرأة في الحياة الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية، وعمليات السلام والأمن. وترصد الحكومة واللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان بانتظام تنفيذ القوانين المحلية المتعلقة بجرائم العنف ضد المرأة. وأشجع على التنفيذ الكامل للاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، فضلاً عن وضع الصيغة النهائية للتقرير الدوري الثالث للحكومة الذي يقدم إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، فكلها عناصر من شأنها أن توفر دليلاً هاماً على التزام الحكومة بحماية حقوق جميع النساء وحياتهن.

٦١ - وتفي الحكومة، من خلال انضمامها إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بأحد التعهدات الطوعية التي قدّمت لدعم ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان. والأمم المتحدة على استعداد لتوفير الدعم التقني اللازم لإنشاء آلية وقائية وطنية لمنع التعذيب، تماشياً مع التزامات الحكومة بموجب الاتفاقية. وبعد أن سحبت أفغانستان تحفظها على الاتفاقية، أصبحت تعترف باختصاص لجنة مناهضة التعذيب في إجراء تحريات سرية في الادعاءات المتعلقة بالاستخدام المنهجي للتعذيب على أراضيها. وستواصل الأمم المتحدة مساعدة أفغانستان في بذل جهودها الرامية إلى القضاء على استخدام التعذيب في مرافق الاحتجاز التي تديرها الحكومة.

٦٢ - ومما يثير القلق العميق قيام الأطراف في النزاع بتجنيد مزيد من الأطفال واستخدامهم، الأمر الذي زاد ثلاثة أضعاف مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. ونظراً إلى أن تجنيد الأطفال واستخدامهم خلال النزاعات المسلحة هو أحد الانتهاكات الجسيمة الستة التي حددها مجلس الأمن، فإني أدعو جميع أطراف النزاع إلى الكف فوراً عن تجنيد الأطفال واستخدامهم، وأحث الحكومة على اتخاذ التدابير اللازمة لإنشاء آليات لإحالة الضحايا وإعادة تأهيلهم.

٦٣ - وواصلت حكومة أفغانستان تنفيذ إصلاحات هامة. ويشكل سنّ قانون الحصول على المعلومات الذي يتضمن حماية إضافية للمبلغين عن المخالفات خطوة إيجابية نحو تعزيز الحوكمة الخاضعة للمساءلة. ومع تنفيذ الحكومة استراتيجيتها لمكافحة الفساد، ستظل مواصلة المشاركة البناءة مع المؤسسات المحلية والمجتمع المدني والشركاء الدوليين بالغة الأهمية، فمكافحة الفساد في أفغانستان تتطلب جهوداً مستمرة ومتضافرة من جميع أصحاب المصلحة. ووفقاً للتوصيات الواردة في تقرير بعثة الأمم المتحدة عن مكافحة الفساد، أشجع الحكومة على اتخاذ مزيد من الخطوات من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على الإصلاحات الضرورية لمكافحة الفساد، عملاً بالتوجيهات المتعلقة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٦٤ - ويساورني قلق بالغ إزاء استمرار الجفاف في أفغانستان، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الحالة الإنسانية. فالمستويات المنخفضة من الأمطار خلال الموسم الزراعي تهدد بقاء أكثر من مليوني شخص يعتمدون على الزراعة لكسب الرزق. وأبلغ بالفعل عن حصول هجرة بسبب الجفاف، وقد يتشرّد أكثر من نصف مليون شخص إذا لم يُزودوا بما يكفي من إمدادات الطعام والمياه في الوقت المناسب في قراهم الأصلية. ومع زيادة الشركاء في العمل الإنساني المساعدة التي يقدمونها إلى أكثر من ١,٤ مليون من أشد الناس ضعفاً، أدعو الجهات المانحة إلى الاستجابة للنداء العاجل الذي وجهته الأمم المتحدة لتوفير مبلغ ١٣٧ مليون دولار إضافي لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتضررين من الجفاف.

٦٥ - والأمم المتحدة ملتزمة بالحفاظ على علاقتها القوية والدائمة مع الشعب أفغانستان وحكومتها. ويؤدي إطار وحدة العمل في الأمم المتحدة الذي وضعته منظومة الأمم المتحدة في أفغانستان إلى مواءمة عملها بصورة أوثق مع أولويات الحكومة، إلى جانب إظهار الأهداف العالمية للأمم المتحدة. وأرحب بالالتزام القوي الذي تبديه وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لمواصلة تعاونها الوثيق مع المؤسسات المحلية من أجل تعزيز نوعية الخدمات المقدمة إلى جميع الأفغان.

٦٦ - وأتوجه بالشـــكر إلى جميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في أفغانســـتان وإلى ممثلي الخاص لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، تاداميشي ياماموتو، لما يبدونه من تفان متواصل، في ظل ظروف صعبة، من أجل الوفاء بالتزاماتنا دعماً لشعب أفغانستان.